المجلة العربية للمحاسبة
المجلد السادس عشر، العدد الثاني
ديسمبر 2013
ص ص 9 - 31

# فجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية

**تركي راجي الزغول**
**حسن «محمد أنور» منصور**

**جامعة اليرموك**
**وزارة تطوير القطاع العام - الأردن**

المجلة العربية للمحاسبة
المجلد السادس عشر، العدد الثاني
ديسمبر 2013
ص ص 9 - 31

# فجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية

**تركي راجي الزغول**

**جامعة اليرموك**

**حسن «محمد أنور» منصور**
**وزارة تطوير القطاع العام - الأردن**

## ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية، فيما يتعلق بمسؤولية المدقق حول صحة الأرقام المحاسبية، واستقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها، وتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، واكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، ومستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية، وأثر أتعاب وأجور التدقيق على نوعية التدقيق.

ولتحقيق هذه الأهداف، تمت مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع فجوة التوقعات في التدقيق، وتم تصميم إستبانة وتوزيعها على 100 مدقق خارجي و60 مسئول ائتمان في البنوك التجارية الأردنية حيث تم استعادة 74 و 52 استبانه على التوالي. وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري وباستخدام اختبار T للمقارنات الثنائية بين عينتين مستقلتين، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بمسؤولية المدقق نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
- وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق باستقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقَق عليها.
- لا توجد فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بمسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية.
- وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بمسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية.
- وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بمستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية.
- وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بأثر أتعاب وأجور المدققين على نوعية التدقيق.

**الكلمات المفتاحية :** التدقيق، فجوة التوقعات، صحة الأرقام المحاسبية، الغش والخطأ، الاستمرارية، الإفصـــــاح، أتعاب وأجور المدقق

- تاريخ تسلم البحث: 2009/9/3م - تاريخ قبول البحث: 2010/9/29م

**The Arab Journal of Accounting**
**Volume 16. Number 2**
**December 2013**
**Pp 9 - 31**

# Expectations gap between auditors and credit officers working in Jordanian Commercial Banks

**Prof. Turki Raji Alhumod**
**Yarmouk University**

**Hassan Mansoor**

**Ministry of Public Sector Development - Jordan**

## Abstract

This study aimed at detecting the existence of the expectation gap between auditors and credit officers in Jordanian commercial banks, with regard to the auditor's responsibility towards integrity of accounting numbers, independency and neutrality towards the entity in question, the viability of the entity, detection of error sand fraud in financial statements, disclosure in the financial statements, and the effect of auditing fees and remuneration on the quality of auditing .

To achieve the above mentioned objectives, the researchers made a thorough literature review related to the expectation gap. A questionnaire was designed and distributed to 100 external auditors and 60 credit officers in Jordanian commercial banks; 74 and 52 questionnaires were returned respectively. Means, standard deviations and two independent T-test samples were used in analyzing data.

It was concluded that there is no expectation gap towards Auditor's responsibility to evaluate the entity's viability, but there is an expectation gap between auditors and credit officers regarding the following aspects:

- Auditor's responsibility towards integrity of accounting numbers
- Auditor's independence towards the entity subject to auditing.
- Auditor's responsibility to detect fraud in financial statements
- Auditor's responsibility about disclosure in the financial statements.
- The effect of auditing fees and remuneration on auditing quality.

**Key words:** Auditing, Expectation Gap, Integrity of Accounting Numbers ,Errors and Fraud, Viability, Disclosure, Auditing Fees & Remuneration

**مقدمة**

بعـد ازدياد مسؤوليـة المدققين في السنوات الأخيرة ، على أثر ازدياد القضايـا القانونية المقامة ضد المدققين، شهد الكثير من مكاتب وشركات التدقيق ، انتقادات لاذعة وذلك بسبب فشل بعض الشركات وانهيارها لاحقاً مثل انـرون Enron للطاقة وشركة WorldCom ثاني أكبر شركة اتصالات في أمريكا (Handle & Li,2005) ، وكذلك انهيـار شركـة Parmalat للأغذية في ايطاليـا (Benedetto & De Castri,2005) مما أدى إلى حدوث فجوة في التوقعات بين الجمهور (مستخدمي القوائم المالية) ومدققي الحسابات، ومما زاد الطين بلة ، ظهور الأزمة العالمية وما ترتب عليها من إنهيار للشركات المختلفة في أمريكا والعالم.

إن الانهيـار المفاجئ لعملاق الطاقة الأمريكيـة Enron وتواطؤ شركة آرثر أندرسـون لتدقيق الحسابات والتي تعتـبر من أكـبر شركات تدقيق الحسابـات في العالم مع مسئولي شركة انـرون للطاقة، أدى إلـى إدانة شركة آرثر أندرسون وتوجيه أصابع الاتهام إليها في انهيار مجموعة انرون للطاقة ، حيث قام مدققو الحسابات من شركة آرثر أندرسون بإتلاف أطنان من الوثائق تتعلق بشركة انرون للطاقة ، وقد بين التحقيق في انهيار انرون أن مسئولية آرثر أندرسـون تكمن في جانبين ،الأول أنها ساهمت في إخفاء خسائر انرون عن طريق إنشاء شركات وهمية على الورق، والإدعـاء أن انـرون تساهم فيها وتحقق منهـا أرباحا وهمية،والثاني أنها أخفت عـن المحققين حقيقة معاملاتها أو معاملات انرون، وعلى اثر ذلك اختفى اسم شركة آرثر أندرسون من السوق (Handley & Li,2005).

لم تتوقـف الفضائح الماليـة عند Enron للطاقة وWorldCom للاتصالات ، بل جـاءت آخر الفضائح ، عندما حصلـت الأزمـة العالمية الجديدة عام 2008 ، وفي عز الركود الاقتصـادي العالمي ، ظهر أن برنارد مادوف الرئيس السابق لبورصة ناسداك الالكترونية ، قد احتال بمبلغ 50 بليون دولار ، وهو ما يعتبر الاحتيال الأكبر في التاريخ من صناديـق استثماريـة تضم استثمارات كبار البنوك العالمية وأكثرها ثـراء وابرز المستثمرين العالميين ، حيث تبين أن مـادوف يملك شركة أخرى تعمل بمنتهى السرية في مـكان منفصل من مبنى الشركة الأصلية وقد قال مادوف عند تسليمه نفسه للسلطات انه أسس شركة موازية غير شرعية وأنه خسر كل شيء، وقد أدت فضيحة مادوف Madoff Scandal إلى تكبد أكبر المؤسسات العالمية خسائر بسبب هذا الاحتيال وخصوصا بنك Hong-Kong Shanghai Banking Corporation (HSBC) البريطـاني حيـث خسـر أكـثر من 1.5 بليون دولار ، وبنـك Royal Bank of Scotland (RBS) خسر 400 مليون جنيه استرليني (ar.wikipedia,2009) ، حيث أن حدوث مثل هذه الفضائح الماليـة ، يثـير التسـاؤل عن دور مدققي الحسابات في حمايـة المستثمرين ومستخدمي البيانـات المالية بشكل عام ، وذلك للفشل في إعطائهم إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات .

مـن هنـا جاء موضوع هذه الدراسة التي تتحدث عن فجوة التوقعـات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان في البنـوك التجاريـة الأردنية ، وذلك باعتبار مسئولي الائتمان احد الأطـراف المهمة التي تستخدم البيانات المالية المدققة، لمساعدتهم باتخاذ القرار بمنح الائتمان.

وقـد عـرف (McEnroe & Martens,2001) فجـوة التوقعـات ، أنها الاختلاف في التوقعـات بين مستخدمي القوائم المالية ومدققي الحسابات ، حول واجبات ومسئوليات المدققين التي يُطلب منهم القيام بها.

**مشكلة الدراسة**

تتجسد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1 – هل توجد فجوة توقعات بين مدقق الحسابات و مسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بـ :

أ- مسؤولية المدقق نحو صحة الأرقام المحاسبية ؟

ب- حياد واستقلالية المدقق ؟

ج- مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ؟

د- مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية ؟

هـ- مستوى الإفصاح في البيانات المالية ؟

2 – هل لأجور وأتعاب التدقيق أثر على فجوة التوقعات ؟

**أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1 – التحقـق من وجـود فجوة للتوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمـان العاملين في البنوك التجارية الأردنية كأحد الأطراف المستخدمة للبيانات المالية المدققة وذلك فيما يتعلق بـ:

أ- مسؤولية المدقق نحو صحة الأرقام المحاسبية.

ب- مدى استقلالية وحياد المدقق.

ج- مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

د- مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية .

هـ- مسؤولية المدقق حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في البيانات المالية .

تحديد اثر أتعاب وأجور التدقيق على فجوة التوقعات.

**أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة بما يلي :

1 – معرفة مدى تأثر تنظيم وممارسة مهنة التدقيق في الأردن بالتحديات المعاصرة.

2 – معرفـة توقعـات مسئولي الائتمان في البنوك التجارية باعتبارهم أحد الأطراف المستخدمة للبيانات المالية المدققة من ناحية ملائمتها للقرارات التي سيتخذونها (منح الائتمان).

3 – أهمية هذه الدراسة للعديد من الأطراف مثل:

- المستثمرين: وذلك باتخاذهم القرار بالاستثمار من عدمه.

- المدققين : حيث يؤمل من هذه الدراسة التعرف على فجوة التوقعات إن وجدت ، وتعتبر الخطوة الأولى لسد هذه الفجوة من قبل الجهات المعنية.

هيئة الأوراق المالية ووزارة التجارة والصناعة حيث تساعد هذه الدراسة في مراجعة التشريعات وتطويرها ، بحيث تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تساعد في سد الفجوة.

**الدراسات السابقة**

أظهرت دراسة (McEnroe & Martins,2001) وجود فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين فيما يتعلق باستقلالية وحياد المدقق ، وفيما يتعلق بمسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية على المدى القريب ، لكنها أشارت إلى عدم وجود فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين فيما يتعلق بمسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية على المدى البعيد . وتوصلت دراسة (Almer & Brody,2002) إلى نتيجة انه وعلى الرغم من وجود فجوة التوقعات في بيئة التدقيق ومعرفة العديد من أسباب نشوئها ، إلا أن هناك مسبب رئيس آخر لحدوث فجوة التوقعات، وهو غموض اللغة أو غموض بعض المصطلحات في التدقيق والتي تعمل على اختلاف توقعات مستخدمي القوائم المالية ، عما يفهمه أو يعتقده المدققون نحو لغة التدقيق ومثال ذلك مصطلح Substantial Doubt . وبينت دراسة (Lin & Chin,2004) وجود فجوة توقعات بين المدققين والمستفيدين من التدقيق، حيث ارتبط وجود فجوة التوقعات في التدقيق ، بمدى التزام المدققين بالتحقق من الغش والتضليل ، وإهمال المدققين أو فشلهم بالتدقيق . كما أبدى الكثير من المستفيدين من التدقيق اعتقادهم بضرورة تحميل المسئولية للمدققين في حالة حدوث خسائر لدى الشركات المدقَق عليها نتيجة لإهمال المدققين أو فشلهم بالتدقيق، وأكدت دراسة (Carol & Evans,2004) على أن عدم فحص نظام الرقابة الداخلي في الشركة من قبل المدقق الخارجي ، يؤدي إلى نقص في مصداقية البيانات المالية مما يساعد على حدوث فجوة التوقعات بين المدققين ومستخدمي البيانات المالية، كما أن عدم تأكد المدقق الخارجي من مستوى الإفصاح في البيانات المالية ، يؤدي إلى نقص في اكتمال البيانات المالية ، مما يعزز من حدوث فجوة توقعات بين المدققين ومستخدمي البيانات المالية إضافة إلى أن عدم بذل العناية المهنية الكافية من قبل المدقق ، يؤدي إلى عدم حصول المدقق على الأدلة الكافية التي تعطي المدقق تأكيد معقول بصحة البيانات المالية ، وبالتالي يؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات. وتوصلت دراسة (Fadzly & Ahmad,2005) التي أجريت في ماليزيا إلى وجود فجوة توقعات وخصوصاً فيما يتعلق بمسؤولية المدقق من التحقق من الغش ومنعه وإعداد القوائم المالية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية ومسؤولية المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلي. وأظهرت دراسة (Alleyne & Howard,2005) التي أجريت في بربادوس وجود اختلاف كبير بين رأي المدققين حول مسؤولياتهم باكتشاف الغش ، مقارنة مع رأي مستخدمي القوائم المالية نحو دور المدققين باكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية ، حيث رأى المدققون أن اكتشاف الغش هو من مسؤولية الإدارة ، بينما

رأى مستخدمـو القوائـم المالية ، أن اكتشـاف الغش والتلاعب هو من مسؤولية المدقـق ، إلا أنه على الرغم من هذا الاختـلاف ، لم يتـم اعتبار الغش والاحتيـال في القوائم المالية لـدى كل من المدققين ومستخدمـي القوائم المالية ، مشكلـة رئيسـة في بربادوس ، بسبب وجود مدققين داخليـين، وسلامة نظام الرقابة الداخلـي ووجود لجان تدقيق في الشـركات ، ممـا يعمل على اكتشاف ومنع الغش والتضليل في القوائـم المالية. وأكدت دراسة (Ojo,2006) على ضـرورة تثقيف المجتمع العام (مستخدمي البيانات المالية) بواجبات المدقق للتحقق من وجود الغش والخطأ ، حيث أن ذلـك يزيـد من توقعاتهم المعقولة بما يجب على المدققين القيام بـه، إضافة لضرورة إدراك مستخدمي البيانات الماليـة للأهميـة النسبية للأخطاء في حال وجودها ، لأن وجود بعض الأخطاء غـير المهمة نسبياً لا تعني بأن المدقق لم يتحقـق من صحة البيانات المالية. وتوصلت دراسـة (Dixon & Woodhead,2006) التي أجريت في مصر إلى فجـوة توقعـات واسعة بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية ، من موظفي البنـوك والمستثمرين وذلك فيما يتعلق بمسئوليـة المدققين بمنع الغش والتضليل في القوائم المالية، والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية ، وأسلوب العمل المتبع لإجـراء عملية التدقيق وتوصلت دراسة (Schelluch & Gay,2006) إلى اعتقاد المدققين بأن مستوى مسؤولياتهم ومحاسبتهم عن أعمالهم ، أعلى من مستوى اعتقاد معدو القوائم المالية أو المستخدمون لها تجاههم، إضافة إلى أن توقعات الأطراف المستخدمة للبيانات المالية تتأثر بنوع التقرير الذي يصدره المدقق وذلك حسب احتوائه على تأكيد ايجابي أو سلبي ، حيث تعتقد الأطراف المستخدمة للبيانات المالية بأن مدقق الحسابات لديه مسؤولية أكبر في حالة كان تقريـره يحتوي على تأكيد ايجابي أكـثر من تقريره الذي يحتوي على تأكيد سلبي . وبينت دراسة (Haniffa & Hudaib,2007) التـي أجريـت في المملكة العربية السعودية وجود فجـوة توقعات في التدقيق تتعلق بأداء المدققين – والتـي تعـرف بفجوة الأداء– حيث كانت توقعات مستخدمي القوائم الماليـة لمسئوليات المدققين وواجباتهم بالتحقق مـن الغش والتلاعـب الموجود في القوائم المالية تشير إلى أن أداء المدققين كان أقل من المستوى المطلوب ، بينما عزا المدققون ذلك الأمر إلى عجز المعايير ، إضافة إلى نقص الرقابة الداخلية الموجود في كثير من الشركات السعودية، كمـا بينـت الدراسة أن هنـاك أربعة أسباب رئيسة ، مسببـة لنشوء فجوة الأداء وهي : سياسـة منح رخص مزاولة المهنـة للمدققين، وسياسة توظيف المدققين ، والتركيبة القانونيـة والسياسية والقيم الاجتماعية السائدة. وتوصلت دراسـة (Sidani,2007) إلـى وجود فجوة توقعات معقولة في بيئة التدقيق اللبنانية (فجوة المعقولية) حيث أظهرت وجـود اختلاف مهـم يتعلق بدور المدققـين باكتشاف الغش والتضليـل في القوائم المالية، وأظهـرت دراسة (Saha & Bauah,2008) وجـود فجـوة التوقعـات بشكل كبير بين المدققـين والأطراف المستخدمة للقوائـم المالية في بيئة التدقيـق في الهند، وتحديدا فيما يتعلق بدور ومسؤوليات المدقق باكتشاف التضليل في القوائم المالية، وقدرة المدقق على التنبؤ باستمرارية الشركة، واستقلالية المدقق وكفاءته المهنية، وقدرة المدقق على تقييم المخاطر وحالات عدم التأكـد المحيطة بالشركة، فيما أبرزت دراسـة (Lee et al,2008) التي أجريت في ماليزيا عدم معرفة مستخدمي القوائـم الماليـة بطبيعة مهنة التدقيق، بسبب أن توقعاتهم تجاه مسؤوليات المدققـين بكشف الغش والتضليل ، تفوق

متطلبات معايير التدقيق ، وعدم إدراكهم لدور المدقق بكشف الأخطاء.

### فرضيات الدراسة

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع فجوة التوقعات، تم صياغة الفرضيات التالية:

**$H_o1$:** لا توجد فجوة بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية .

**$H_o2$ :** لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها .

**$H_o3$ :** لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان نحو واجبات المدقق ومسؤولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

**$H_o4$:** لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات ومسئوليات المدقق باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية .

**$H_o5$ :** لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية .

**$H_o6$ :** لا يوجد أثر لأتعاب مدقق الحسابات على فجوة التوقعات .

ويبين الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

### منهجية الدراسة

#### أساليب جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على نوعية البيانات التالية :

1 - بيانات ثانوية: من خلال مراجعة الكتب والأدبيات السابقة والمقالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2 - بيانـات أوليـة : حيث وزعت استبانه علـى عينة مؤلفة من فئتين مستقلتين ذات علاقـة بموضوع الدراسة وهما المدققون ومسئولو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية .

قسمـت الإستبانـه إلى جزئين، الجزء الأول يتعلـق بالجوانب الشخصية لكل من مدققـي الحسابات ومسئولي الائتمان، أما الجزء الثاني فيتعلق بفجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

**مجتمع وعينة الدراسة**

**يتكون مجتمع الدراسة من :**

1 - مسئـولي الائتمان العاملين في الإدارات العامة لدى البنوك التجاريـة الأردنية ، حيث بلغ عدد البنوك التجارية الأردنية (15 بنكاً).

2 - مدققـي الحسابات الأردنيين المرخصين الذين يحملون رخصة مزاولة تدقيق الحسابات، والذين يعملون فعلياً في مكاتـب تدقيق مرخصة من قبـل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وبلـغ عددهم 382 مدققاً (حسب جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،2008).

عينة الدراسة

تم توزيع (60) استبانه على مسئولي الائتمان العاملين في الإدارات العامة لـ (10) بنوك تجارية أردنية وبواقع (6) استبانـات لكل بنك، استرد منهـا ( 55 ) استبانه، وتم استبعاد ( 3 ) استبانات لعدم اكتمال تعبئتها، وبنسبة (87 %) من عدد الاستبانات الموزعة.

بخصوص عينـة المدققين، تم توزيـع (100) استبانـه عشوائيـاً ، استرد منهـا (76) استبانـه وتم استبعاد إستبانتـين لعـدم اكتمال تعبئتهما، أي ما نسبته ( 19.3 %) من مجتمع الدراسة ، وهي مساوية تقريباً للحد الأدنى لعينة مجتمع صغير نسبياً (20 %) في الدراسات المسحية (النجار،2007).

**أساليب تحليل البيانات**

تم استخـدام أسلـوب الإحصاء الوصفي لاستخـراج الوسط الحسابي والانحراف المعيـاري ، كما تم استخدام اختبار T للمقارنات الثنائية ، لتحليل فرضيات هذه الدراسة.

إن قاعدة القرار هي عدم امكانية قبول فرض العدم إذا كانت درجة الاحتمالية (P-value) أقل من $\alpha = 0.05$ وهـي مستـوى الدلالة المطلوب، شريطة أن يكون متوسط ادراك مسئـولي الائتمان أكبر من متوسط توقعات مدققي الحسابـات ، أمـا اذا كان متوسـط إدراك مسئولي الائتمـان أقل من متوسط توقعات مدققـي الحسابات فلا توجد فجوة، لأن وجود الفرق في هذا الاتجاه لا يثير مشكلة.

تم إحتساب T بين عينة المدققين وعينة مسئولي الائتمان بافتراض تساوي التباين في جميع الفرضيات، وحَدَّد ذلك قيمة F الموجودة في Levene›s Test for Equality of Variances.

**اختبار صدق الأداة وثباتها**

تم عرض الاستبانه على عدد من الاساتذه الجامعيين المختصين للتحقق من صدق الاستبانه حيث أبدو مجموعة من الملاحظات

تم احتساب معامل الثبات باستخدام (ألفا كرونباخ)، للتحقق من الصدق المنطقي للإستبانه، حيث بلغ معامل ثبات إجابات المدققين (66 %) فيما بلغ معامل ثبات إجابات مسئولي الائتمان ( 70 %)، وهي نسب جيدة كونها أعلى من الحد الأدنى والبالغة ( 60 %)، مما يعني توفر مصداقية في إجابات فقرات الاستبانة (Sekaran 2003) .

## تحليل البيانات والنتائج

### تحليل البيانات

فيما يلي تحليلا لبيانات الدراسة مصنفة حسب فرضيات الدراسة كما يلي:

**أولاً: فجوة التوقعات حول واجبات مدقق الحسابات ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية:**

فيما يلي جدول رقم (1) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

جدول رقم (1)

آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية حيث س ترمز إلى المتوسط الحسابي و ع إلى الانحراف المعياري.

| العبارة | مدققون العدد=74 | | مسئولو ائتمان العدد=52 | |
|---|---|---|---|---|
| | سَ | ع | سَ | ع |
| 1-على المدقق التأكد من أن السياسات المحاسبية المتبعة لدى الشركة المدقَق عليها تعكس الواقع الاقتصادي لعملياتها التجارية والتي تبنى على أساسها القوائم المالية. | 3.40 | 0.68 | 3.5 | 0.54 |
| 2-على المدقق التأكد من التزام إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية . | 3.66 | 0.50 | 3.57 | 0.60 |
| 3- على المدقق التحقق من عدم وجود مغالاة من قبل إدارة الشركة بإجراء التقديرات المحاسبية التي تنعكس إيجابا على القوائم المالية. | 3.45 | 0.55 | 3.57 | 0.53 |
| 4- على المدقق أن يتحقق من مدى سلامة وفاعلية النظم والسياسات المحاسبية المستخدمة لدى الشركة المدقَق عليها. | 3.44 | 0.60 | 3.5 | 0.57 |
| 5- على المدقق أن يتحقق من مدى عدالة ما تعكسه القوائم المالية حول نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة المدقَق عليها. | 3.47 | 0.50 | 3.61 | 0.49 |
| 6- على المدقق أن يقوم بتقويم السياسات المحاسبية للشركة المدقَق عليها. | 3.16 | 0.74 | 2.86 | 0.68 |
| 7-إن التقرير النظيف الذي يصدره مدقق الحسابات يعني أن الشركة ناجحة اقتصادياً | 1.91 | 0.91 | 2.03 | 0.86 |
| الفا كرونباخ | 68% | | 72% | |

يبين الجدول رقم (1) ، أن أراء المدققين ومسئولي الائتمان ايجابية (بمعنى الموافقة على هذه العبارات) حيث كانـت فـوق المتوسط ، باستثناء أراء المدققـين ومسئولي حول الفقرة السابعة والتي تنصـ على أن التقرير النظيف الذي يصدره مدقق الحسابات يعني أن الشركة ناجحة إقتصادياً ،حيث انخفض المتوسط عن 2.5 .

يوضـح الجدول رقـم (2) متوسط آراء المدققـين ومسئولي الائتمـان والانحراف المعياري لاجمـالي العبارات مـن (1-7) ودرجـة الاحتمالية (P-value) ، وقيمـة t المحسوبة عند مستوى الدلالـة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضيـة، حـول فجوة التوقعات فيمـا يتعلق بواجبات مدقق الحسابـات ومسئولياته نحو صحـة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

جدول رقم (2)

**نتيجة اختبار الفرضية الأولى حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية**

| | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | P-value Sig. (2-taliled) | T المحسوبة | الدلالة الإحصائية α | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المدققون | 3.21 | 0.43 | 0.77 | -0.29 | 0.05 | عدم امكانية قبول فرض العدم |
| مسئولو الائتمان | 3.23 | 0.33 | | | | |

بلـغ متوسـط إجابـات المدققين 3.21 وبانحـراف منخفض 0.43 ، ومتوسـط إجابات مسئـولي الائتمان 3.23 وبانحـراف منخفضـ 0.33 ، حيث يلاحظ أن الانحراف المعياري لم يتجاوز 50 % مـن المتوسط الحسابي لكل من إجابـات المدققـين ومسئولي الائتمان ، مما يـدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابـات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبمـا أن متوسـط ادراك المدققـين لواجباتهم نحو صحة الأرقـام المحاسبية أقل من متوسـط توقعات مسئولي الإئتمـان ، وعلـى الرغـم من أن درجة الاحتماليـة (p-value) اكبر من مستوى الدلالة الإحصائيـة α ، إلا أن هذا يـدل علـى عدم امكانية قبول فرض العدم وبالتالي تصبح الفرضيـة " توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئـولي الائتمـان حول واجبات مدقق الحسابـات ومسؤولياته نحو صحـة الأرقام المحاسبية الـواردة في القوائم المالية" .

**ثانياً: فجوة التوقعات حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها :**

فيما يلي جدول رقم (3) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته نحو استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها.

جدول رقم (3)

**آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها**

| العبارة | مدققون العدد=74 | | مسئولو ائتمان العدد=52 | |
|---|---|---|---|---|
| | سَ | ع | سَ | ع |
| 8- على المدقق أن يحافظ على استقلاليته عن الشركة المدقَق عليها. | 3.70 | 0.51 | 3.82 | 0.38 |
| 9- إن ارتباط المدقق مع الشركة لفترة طويلة يؤثر على استقلاليته وحياده . | 2.35 | 0.80 | 3.07 | 0.65 |
| 10- إن تغيير المدقق بعد فترة زمنية يزيد من استقلاليته عن الشركة المدقَق عليه . | 2.43 | 0.77 | 3.03 | 0.65 |
| 11- على مدقق الحسابات أن لا يقدم خدمات استشارية للشركة المدقَق عليها . | 2.41 | 0.77 | 2.92 | 0.81 |
| 12- يجب أن لا يكون هناك مصلحة مادية للمدقق مع الشركة المدقَق عليها. | 3.41 | 0.61 | 3.75 | 0.55 |
| الفا كرونباخ | % 63 | | % 73 | |

يبين الجدول رقم(3) ، أن أراء مسئولي الائتمان ايجابية تجاه جميع العبارات، حيث كانت فوق المتوسط ، بينما انخفضت أراء المدققين حول الفقرة التاسعة والعاشرة والحادي عشرة عن المتوسط وهو 2.5 .

يوضح الجدول رقم (4) متوسط آراء المدققين ومسئولي الائتمان والانحراف المعياري لاجمالي العبارات من (8-12) ودرجة الاحتمالية (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عند مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها.

جدول(4)

**نتيجة اختبار الفرضية الثانية حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-value Sig. (2-taliled) | T المحسوبة | الدلالة الإحصائية α | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المدققون | 2.86 | 0.40 | 0 | 6.67- | 0.05 | عدم امكانية قبول فرض العدم |
| مسئولو الائتمان | 3.32 | 0.33 | | | | |

بلغ متوسط إجابات المدققين 2.86 وبانحراف منخفض 0.40 ، ومتوسط إجابات مسئولي الائتمان 3.32 وبانحراف منخفض 0.33، مما يدل على تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن متوسط ادراك المدققين حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها أقل من متوسط توقعات مسئولي الإئتمان ، ودرجة الاحتمالية (p-value) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية α ، فهذا يدل على عدم امكانية قبول فرض العدم وبالتالي تصبح الفرضية " توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها".

**ثالثاً: فجوة التوقعات حول واجبات المدقق ومسؤولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية :**

فيما يلي جدول رقم (5) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته

عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية.

جدول رقم (5)

**آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية**

| العبارة | مدققون العدد=74 | | مسئولو ائتمان العدد=52 | |
|---|---|---|---|---|
| | سَ | ع | سَ | ع |
| 13- على المدقق التأكد من أن الشركة المدقَق عليها سوف تستمر في أعمالها في المستقبل القريب عند إصداره تقرير غير متحفظ . | 3.27 | 0.60 | 2.84 | 0.72 |
| 14- على المدقق التأكد من أن الشركة المدقَق عليها سوف تستمر في أعمالها في المستقبل البعيد عند إصداره تقرير غير متحفظ . | 2.82 | 0.64 | 2.46 | 0.77 |
| 15- على المدقق أن يشير في تقريره إلى أي مشاكل في استمرارية الشركة المدقَق عليها . | 3.40 | 0.52 | 3.26 | 0.71 |
| 16- على المدقق الحصول على المؤشرات التي تفيد بأن الشركة مستمرة في أعمالها . | 3.29 | 0.54 | 3.09 | 0.63 |
| 17- على المدقق أن يقدر إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرارية. | 3.24 | 0.59 | 3.19 | 0.65 |
| الفا كرونباخ | % 65 | | % 69 | |

يبـين الجـدول رقـم(5) ، أن أراء المدققين ومسئولي الائتمـان ايجابية تجاه جميع العبـارات، حيث كانت فوق المتوسط ، باستثناء أراء مسئولي الائتمان حول العبارة الرابعة عشرة حيث انخفض المتوسط عن 2.5 .

يوضـح الجدول رقم (6) متوسط آراء المدققين ومسئولي الائتمـان والانحراف المعياري لاجمالي العبارات من (13-17) ودرجـة الاحتماليـة (P-value) ، وقيمـة t المحسوبة عنـد مستوى الدلالة الإحصائيـة α=0.05 ونتيجة الفرضية حول واجبات المدقق ومسئولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية.

جدول(6)

**نتيجة اختبار الفرضية الثالثة حول واجبات المدقق ومسئولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-value Sig. (2-taliled) | T المحسوبة | الدلالة الإحصائية α | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المدققون | 3.20 | 0.38 | 0.006 | 2.77 | 0.05 | عدم امكانية رفض فرض العدم |
| مسئولو الائتمان | 2.97 | 0.56 | | | | |

بلـغ متوسـط إجابات المدققـين 3.20 وبانحراف منخفـض 0.38 ، ومتوسط إجابات مسئـولي الائتمان 2.97 وبانحـراف منخفـض 0.56 ، حيث يلاحـظ أن الانحراف المعياري لم يتجاوز 50% مـن المتوسط الحسابي لكل من إجابـات المدققـين ومسئولي الائتمان ، مما يـدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابـات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن متوسط ادراك المدققين حول واجبات المدقق ومسئولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية أكبر مـن متوسط توقعات مسئـولي الإئتمان ، وعلى الرغم من أن درجة الاحتماليـة (p-value) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية α ، إلا أن هذا يدل على امكانية رفض فرض العدم وتكون الفرضية" لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات المدقق ومسؤولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ".

**رابعاً: فجوة التوقعات حول واجبات المدقق ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية:**

فيما يلي جدول رقم (7) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات المدقق ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية.

جدول رقم (7)

**آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية**

| العبارة | مدققون العدد=74 | | مسئولو ائتمان العدد=52 | |
|---|---|---|---|---|
| | سَ | ع | سَ | ع |
| 18- على المدقق التأكد من أن القوائم المالية خالية من الخطأ والاحتيال الناتج عن تلاعب الإدارة . | 3.00 | 0.90 | 3.59 | 0.69 |
| 19- على المدقق التأكد من أن القوائم المالية خالية من الخطأ والاحتيال الناتج عن تلاعب موظفي الشركة . | 2.94 | 0.90 | 3.44 | 0.72 |
| 20- على المدقق التحقق من عدم وجود عمليات غير قانونية مرتكبة من قبل ادارة الشركة . | 3.27 | 0.55 | 3.19 | 0.65 |
| 21- على المدقق الحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من الأخطاء المادية وحالات الغش . | 3.68 | 0.46 | 3.46 | 0.64 |
| 22- إن المدقق مسئول عن التحقق من سلامة نظام الرقابة الداخلي للشركة المدقّقة. | 3.29 | 0.65 | 3.23 | 0.73 |
| 23- إن المدقق غير مسئول عن منع حالات الغش والخطأ . | 3.25 | 0.57 | 2.86 | 0.71 |
| 24- إن المدقق مسئول عن تقييم دور المدقق الداخلي. | 2.97 | 0.73 | 2.84 | 0.60 |
| الفا كرونباخ | % 67 | | % 70 | |

يبـين الجـدول رقـم (7) ، أن أراء المدققين ومسئـولي الائتمان ايجابية تجاه جميع العبـارات، حيث كانت فوق المتوسط وهو 2.5 .

يوضـح الجدول رقم (8) متوسط آراء المدققين ومسئولي الائتمـان والانحراف المعياري لاجمالي العبارات من (18-24) ودرجـة الاحتماليـة (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عند مستوى الدلالـة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية حول واجبات المدقق ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية.

جدول(8)

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة حول واجبات المدقق ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-value Sig. (2-taliled) | T المحسوبة | الدلالة الإحصائية α | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المدققون | 3.20 | 0.32 | 0.655 | 0.44- | 0.05 | عدم امكانية قبول فرض العدم |
| مسئولو الائتمان | 3.23 | 0.39 | | | | |

بلـغ متوسـط إجابـات المدققـين 3.20 وبانحراف منخفض 0.32 ومتوسـط إجابات مسئـولي الائتمان 3.23 وبانحراف منخفض 0.39 ، مما يدل على تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبمـا أن متوسـط ادراك المدققين حول واجبات المدقـق ومسئولياته باكتشاف الغش والخطـأ في القوائم المالية أقـل مـن متوسط توقعات مسئولي الإئتمـان ، وعلى الرغم مـن أن درجة الاحتماليـة (p-value) أكبر من مستوى الدلالـة الإحصائيـة α ، إلا أن هـذا يـدل على عـدم امكانية قبول فرض العـدم وبالتالي تصبـح الفرضية" توجد فجـوة توقعات بين مدققي الحسابـات ومسئولي الائتمان حول واجبات ومسئوليات المدقـق باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية".

**خامساً: فجوة التوقعات حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية:**

فيمـا يلـي جدول رقم (9) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمـان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية.

جدول رقم (9)

**آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية**

| العبارة | مدققون العدد=74 | | مسئولو ائتمان العدد=52 | |
|---|---|---|---|---|
| | سَ | ع | سَ | ع |
| 25- على المدقق التأكد بأنه تم الإفصاح عن التغيير في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية. | 3.56 | 0.52 | 3.65 | 0.48 |
| 26- على المدقق التأكد بأنه تم الإفصاح عن الأسباب التي أدت إلى تغيير في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية. | 3.33 | 0.78 | 3.48 | 0.57 |
| 27- يلتزم المدقق بالتحقق من وجود إفصاح كاف عن البيانات المالية المهمة لمستخدم القوائم المالية. | 3.40 | 0.52 | 3.46 | 0.60 |
| 28- يلتزم المدقق بالتحقق من وجود إفصاح كافٍ عن مشاكل الاستمرارية للشركة المدقّق عليها . | 3.39 | 0.54 | 3.13 | 0.68 |
| 29- على المدقق أن يفصح في تقريره عن عمليات الغش والتضليل الناتجة عن تلاعب الإدارة والموظفين . | 3.21 | 0.62 | 3.40 | 0.60 |
| 30- على المدقق الإفصاح عن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلي اللازم لحماية موجودات الشركة موضع التدقيق . | 3.01 | 0.76 | 3.28 | 0.57 |
| الفا كرونباخ | % 70 | | % 68 | |

يبـين الجـدول رقـم (9) ، أن أراء المدققين ومسئولي الائتمـان ايجابية تجاه جميع العبـارات، حيث كانت فوق المتوسط وهو 2.5 .

يوضـح الجدول رقـم (10) متوسط آراء المدققين ومسئـولي الائتمان والانحراف المعيـاري لاجمالي العبارات مـن (30-25) ودرجة الاحتماليـة (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عند مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية.

جدول (10)

**نتيجة اختبار الفرضية الخامسة حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-value Sig. (2-taliled) | T المحسوبة | الدلالة الإحصائية α | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المدققون | 3.32 | 0.44 | 0.28 | 1.06- | 0.05 | عدم امكانية قبول فرض العدم |
| مسئولو الائتمان | 3.40 | 0.39 | | | | |

بلـغ متوسـط إجابـات المدققـين 3.32 وبانحراف منخفضـ 0.44 ومتوسـط إجابات مسئـولي الائتمان 3.40 وبانحـراف منخفضـ 0.39 ،حيث يلاحـظ أن الانحراف المعياري لم يتجاوز 50 % مـن المتوسط الحسابي لكل من إجابـات المدققـين ومسئولي الائتمان ، مما يـدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابـات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن متوسط ادراك المدققين حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية أقل من متوسط توقعات مسئولي الإئتمان ، وعلى الرغم من ان درجة الاحتمالية (p-value) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية α ، إلا أن هذا يدل على عدم امكانية قبول فرض العدم وبالتالي تصبح الفرضية "توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية".

**سادساً: أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات:**

فيمـا يلي جدول رقم (11) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات.

جدول رقم (11)

آراء مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات

| العبارة | مدققون العدد=74 | | مسئولو ائتمان العدد=52 | |
|---|---|---|---|---|
| | سَ | ع | سَ | ع |
| 31- إن الضغط على أتعاب وأجور مدقق الحسابات تؤثر على نوعية التدقيق | 2.51 | 0.83 | 3.00 | 0.76 |
| 32- يجب أن لا يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمته مقابل أجر يتوقف على النتائج . | 3.55 | 0.62 | 3.61 | 0.74 |
| 33- إن الضغط على أجور المدققين يؤدي إلى إنفاق وقت أقل على عملية التدقيق . | 2.45 | 0.77 | 2.86 | 0.79 |
| 34- إن انتشار المنافسة بين مكاتب التدقيق للحصول على العميل يؤدي إلى انخفاض الأتعاب المهنية للمدقق وانخفاض كفاءة التدقيق. | 2.94 | 0.93 | 3.00 | 0.76 |
| الفا كرونباخ | % 62 | | % 67 | |

يبـين الجـدول رقم(11) ، أن أراء المدققـين ومسئولي الائتمان ايجابية تجاه جميع العبـارات، حيث كانت فوق المتوسط ، باستثناء أراء المدققين حول الفقرة الثالثة والثلاثون حيث انخفض المتوسط عن 2.5 .

يوضـح الجدول رقـم (12) متوسط آراء المدققين ومسئـولي الائتمان والانحراف المعيـاري لاجمالي العبارات مـن (34-31) ودرجة الاحتماليـة (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عند مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية حول أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات.

جدول(12)

**نتيجة اختبار الفرضية السادسة حول أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-value Sig. (2-taliled) | T المحسوبة | الدلالة الإحصائية α | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المدققون | 2.92 | 0.54 | 0.03 | 2.09- | 0.05 | عدم امكانية قبول فرض العدم |
| مسئولو الائتمان | 3.11 | 0.49 | | | | |

بلـغ متوسـط إجابـات المدققـين 2.92 وبانحراف منخفض 0.54 ومتوسـط إجابات مسئـولي الائتمان 3.11 وبانحـراف منخفض 0.49 ، حيث يلاحظ أن الانحراف المعياري لم يتجاوز 50 % مـن المتوسط الحسابي لكل من إجابات المدققين ومسئولي الائتمان ، مما يدل على تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن متوسط ادراك المدققين أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات أقل من متوسط توقعات مسئـولي الإئتمـان ، ودرجـة الاحتماليـة (p-value) أقل من مستوى الدلالـة الإحصائية α ، فهـذا يدل على عدم امكانية قبول فرض العدم وبالتالي تصبح الفرضية" توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول أثر أتعاب وأجور مدقق الحسابات على فجوة التوقعات".

## سـابعاً : ترتيـب العوامـل الأكـثر تأثـيراً على فجـوة التوقعات حسـب رأي المدققين ومسـئولي الائتمان :

### أ- حسب رأي المدققين

تم استخـراج المتوسطـات الحسابيـة وذلك للتعـرف على أي مـن العوامل هـو الأكثر تأثيرا علـى وجود فجوة التوقعات، وذلك حسب رأي المدققين .

فيما يلي الجدول رقم (13) يوضح ترتيب العوامل الأكثر تأثيرا على فجوة التوقعات حسب رأي المدققين :

جدول رقم (13)

**العوامل الأكثر تأثيرا على وجود فجوة التوقعات وذلك حسب رأي المدققين**

| العامل | المتوسط الحسابي | نسبة التأثير | الترتيب |
|---|---|---|---|
| استقلالية المدقق وحياده | 4.55 | % 21.78 | 1 |
| مسئولية المدقق باكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية | 4.16 | % 19.91 | 2 |
| مسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية | 3.77 | % 18.05 | 3 |
| واجبات المدقق ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية | 3.36 | % 16.08 | 4 |
| مسؤولية المدقق من حيث مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية | 3.12 | % 14.94 | 5 |
| أتعاب وأجور مدقق الحسابات | 1.93 | % 9.24 | 6 |
| **المجموع** | 20.89 | % 100 | --- |

**ب- حسب رأي مسئولي الائتمان**

فيمـا يلـي الجدول رقـم (14) يوضح ترتيب العوامـل الأكثر تأثيرا على فجـوة التوقعات حسـب رأي مسئولي الائتمان:

جدول رقم (14)

**العوامل الأكثر تأثيرا على وجود فجوة التوقعات وذلك حسب رأي مسئولي الائتمان**

| العامل | المتوسط الحسابي | نسبة التأثير | الترتيب |
|---|---|---|---|
| استقلالية المدقق وحياده | 4.78 | % 22.81 | 1 |
| مسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية | 4.30 | % 20.51 | 2 |
| مسؤولية المدقق من حيث مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية | 3.59 | % 17.13 | 3 |
| أتعاب وأجور مدقق الحسابات | 3.26 | % 15.55 | 4 |
| مسئولية المدقق باكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية | 3.11 | % 14.84 | 5 |
| واجبات المدقق ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية | 1.92 | % 9.16 | 6 |
| **المجموع** | 20.96 | % 100 | --- |

يلاحـظ أن العامل المتعلـق باستقلالية المدقق وحياده هو أكثر العوامل تأثيراً علـى وجود فجوة التوقعات حسب رأي كل مـن المدققـين و مسئولي الائتمان حيث احتل المرتبة الأولى من حيث أثره علـى وجود فجوة التوقعات في التدقيق وبنسبة 21.78 % للمدققين و 22.81 % للمسئولين بينما كانت اقل العوامل تأثيرا على فجوة التوقعات في التدقيق حسب رأي المدققين هو أتعاب وأجور مدقق الحسابات ، أما حسب رأي مسئولي الائتمان فإن أقل العوامل تأثيرا هو واجبات المدقق ومسئولياته حول صحة الأرقام المحاسبية .

**النتائج**

بناء على تحليل البيانات فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

1 - يوجـد فجـوة في التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبـات المدقق ومسئولياته حول صحة الأرقام المحاسبيـة الـواردة في القوائـم المالية، وهذا قد يعكس عـدم معرفة مسئولي الائتمان بـأن المدقق يحصل على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، وليس ان يقوم المدقق بمنع حصول أخطاء.

2 - هنـاك فجـوة في التوقعات بـين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمـان في البنوك التجاريـة الأردنية فيما يتعلق باستقلاليـة المدقق وحياده، وهذا قد يكون بسبب ان نظـام جمعية المحاسبين الاردنيين يجيز لمدقق الحسابات بتقـديم الاستشـارة والخـبرة المهنية في المجـالات المحاسبيـة والضريبية، اضافـة لأعمال التدقيـق، بينما ان مسئـولي الائتمان يعتقدون بان قيام المدقق بتقديم الاستشارات والخبرة المهنية للشركة المدقق عليها يؤثر على استقلاليته وحياده.

3 - لا يوجـد فجـوة في التوقعـات بين مدققي الحسابات ومسئـولي الائتمان فيما يتعلق بمسئوليـة المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، وهذا قد يكون نابع من إدراك مسئولي الائتمان بانه يجب على المدقق ان يشير الـى استمراريـة الشركة لأكثر من اثنتي عشر شهراً، وهو ما ينص عليه معيار التدقيق الدولي رقم 570 والذي يشير الى «انه اذا كان تقييم الادارة لقدرة المنشاة على الاستمرارية تغطي اقل من اثنتي عشر شهراً من تاريخ الميزانيـة العموميـة، فانه يجب على المدقق ان يطلب مـن الادارة تمديد فترة تقييمها الى اثنتي عشر شهراً من تاريـخ الميزانيـة العمومية». إلا انه يجب التنويه الى ان فرق المتوسطات هو ذو دلالة احصائية (2.92 للمدققين مقابل لمسئولي الائتمان3.11) ، ولكن قد لا يعتد به عملياً.

4 - يوجـد فجـوة توقعـات بين المدققين ومسئـولي الائتمان حول مسؤوليـة المدقق عن اكتشـاف الغش والتلاعب في القوائـم المالية، ويجب التنويه الى ان فرق المتوسطـات هو ذو دلالة احصائية (3.20 للمدققين مقابل لمسئولي الائتمان3.23) ، ولكن قد لا يعتد به عملياً.

5 - يوجد فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية، ويجـب التنويه الى ان فرق المتوسطات هو ذو دلالة احصائية (2.92 للمدققين مقابل لمسئولي الائتمان3.11)، ولكن قد لا يعتد به عملياً.

6 – يوجـد فجـوة في التوقعات بين المدققـين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بأثر أتعـاب وأجور مدقق الحسابات على نوعيـة التدقيق، وهذا قد يكـون باعتقاد مسئولي الائتمان بانه اذا انخفضت أتعـاب وأجور التدقيق للمدققين، فسيؤثـر علـى أدائهم وعلى عـدم بذلهم العناية المهنية الكافيـة للقيام بواجباتهم. ويجـب التنويه الى ان فرق المتوسطات هو ذو دلالة احصائية (3.2 للمدققين مقابل لمسئولي الائتمان2.97) ، ولكن قد لا يعتد به عملياً.

7 – كانـت أراء المدققـين ومسئولي الائتمـان متفقة على أن أكـثر العوامل أثراً على فجوة التوقعـات في التدقيق هو استقلاليـة المدقق وحيـاده ، بينما اختلفت آراؤهم حول اقل العوامل تأثيرا علـى فجوة التوقعات ، كانت وجهة نظـر المدققين على أن أقل العوامل تأثيراً علـى فجوة التوقعات هي أتعاب وأجور مدقق الحسابات ، بينما كانت مسئوليـة المدقـق نحو صحة الأرقام المحاسبية هي أقل العوامل تأثـيراً حسب رأي مسئولي الائتمان. وهذا يشير الى تضارب في اجابات المدققين ومسئولي الائتمان وعدم اتساقها.

8 – كذلـك الحال في مجال مسؤولية المدققين عـن اكتشاف الغش، حيث ان انخفاض متوسط اجابات المدققين عن متوسـط اجابـات مسئولي الائتمـان أدى الى وجود فجوة، حيـث كان متوسط اجابات المدققـين 3.2 بينما كان متوسـط اجابـات مسئـولي الائتمان 3.23 على الرغم مـن أن الفرق لم يكن ذا دلالـة احصائية، فإن المدققين وضعـوا المسئوليـة عـن اكتشاف الغش في المرتبـة الثانية من حيث التأثـير على الفجوة، بينمـا وضعها مسئولو الائتمان في المرتبة الخامسة، وهذا يشير ايضاً الى تضارب في آراء المدققين ومسئولي الائتمان وعدم اتساقها.

## الاستنتاجات

بناءً على نتائج الدراسة ، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

1 – كانـت توقعات مسئـولي الائتمان تميل إلى عدم تقـديم مدققي الحسابات لاستشارات للشـركات المدقق عليها لأن ذلـك يؤثـر على استقلاليتهم وحيادهم ، بينما لم يرى مدققـو الحسابات بأن تقديم الخدمات الاستشارية يؤثـر علـى حيادهم واستقلاليتهم ، حيث أن المادة (6أ-) مـن نظام رقم (7) لسنة 2006 لجمعية المحاسبين القانونيـين الأردنيـين تجيز لمزاول مهنـة المحاسبة القانونية ، تقـديم الاستشارة والخـبرة المهنية في المجالات المحاسبية والضريبية إضافة لأعمال التدقيق.

2 – يـرى مدققـو الحسابات بأن قيامهم بالتدقيـق على الشركات لفترة طويلة لا يؤثر علـى حيادهم، كما أن المادة رقـم (33) مـن قانون مزاولة المهنة المؤقت رقم (73) لسنة 2003 حددت للمدققين فترة أربع سنوات متتالية للتدقيق على الشركات المساهمة على أن تؤخذ موافقة الهيئة العليا لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين على

مـا زاد علـى ذلك، بينما يرى مسئولو الائتمان بأن ارتباط المدققين لفـترة زمنية طويلة يؤثر على استقلاليتهم وحيادهم.

3 - يرى المدققون بأن الضغط على أتعاب وأجور التدقيق (تخفيض الأتعاب) لا يؤدي إلى إنفاق وقت أقل على عملية التدقيق بخلاف رأي مسئولي الائتمان الذين يرون أن الضغط(تخفيض الأتعاب) على أجور المدققين يؤدي إلى إنفاق وقت أقل على عملية التدقيق ، وتؤثر على نوعية التدقيق .

## المراجع

### المراجع العربية

- جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين.2008م، عمان.

النجار،نبيل. 2007م،الاحصاء في التربية والعلوم الانسانية مع تطبيقات برمجية SPSS،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان.

## المراجع الأجنبية

Alleyne, Philmore. And Howard, Michael. 2005. An Exploratory Study of Auditors Responsibility for Fraud Detection in Barbados. Managerial Auditing Journal. 20(3): 284303-.

Almer, E. Dreike. And Brody, Richard. G. 2002. An Empirical Investigation of Context – Dependent Communication between Auditors and Bankers. Managerial Auditing Journal, 17(8): 478486-.

Ar.wikipedia. Madoff scandal. Retrieved January,28,2009 from the World Wide Web http://ar.wikipedia.org/wiki/Madoff-Scandal

Benedetto, F. and De Castri, S. 2005.There Is Something about Parmalat. Retrieved August, 4 ,2008 from the World Wide Web :http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=896940

Carol, A. and Evans, R. 2004. Accountability, Completeness, Credibility and the Audit Expectation Gap. Journal of Corporate Citizenship.14, 97115-.

Dixon, R. and Woodhead, A. D. 2006. An Investigation of the Expectation Gap in Egypt. Managerial Auditing Journal. 21(3): 293302-.

Fadzly, Mohamed . and Ahmad, Zauwiyah. 2004. Audit Expectation Gap - The case of Malaysia. Managerial Auditing Journal. 19(7): 897915-

Handley-Schachler, Morrison. and Li, Steven.2005. International Effects of The Andersen Accounting and Accounting Scandals: Some Evidence from the US, UK and Australian Stock Markets. Discussion Papers No.202. Queensland University of Technology, Queensland, Australia.

Haniffa, R. And Hudaib, M. 2007. Locating Audit Expectation Gap within a Cultural Context: the case of Saudi Arabia. Journal of International Auditing, Auditing and Taxation. 16,179206-.

Lee, T., Ali, A. and Gloeck, J. 2008. A Study of Auditors' Responsibility for Fraud Detection in Malaysia. Southern African Journal of Accountability and Auditing Research. 8, 2734-.

McEnroe, J. and Martens S. 2001. Auditors and Investors Perceptions of the Expectation Gap. Accounting

Horizons. 15(4): 345358-.

Ojo, Marianne. 2006. Eliminating the Audit Expectation Gap: Myth or Reality. Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No.232.posted 07. Retrieved September,2,2008 from the World Wide Web: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/232/

Saha, A. and Baruah, S. 2008. Audit Expectation gap in India: An empirical Survey. Journal of Audit Practice. 5(2): 6883-.

Sidani, Yusuf. 2007. The Audit Expectation Gap: Evidence from Lebanon. Managerial Auditing Journal .22(3): 288302-.

Schelluch, Peter. And Gay, Grant. 2006. Assurance provided by Auditors report on Prospective Financial Information: Implications for The Expectation Gap. Accounting and Finance Journal.46, 653676-.

Sekaran,U. 2003. Reasearch method for buseniss, John Wiley & Sons.